الانتقال الشامل للاقتصاد الأخضر بين القيود والفرص

ديزيري أ.ل. كواجلياروتي
معهد دراسات البحر الأبيض المتوسط، نابولي، إيطاليا

يمكن اعتبار منطقة البحر الأبيض المتوسط بمثابة مفارقة لتغير المناخ والتحول الأخضر، مما يهدد بتقويض إمكانية بناء فضاء سلمي وآمن ومزدهر وشامل.

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط نقطة ساخنة لتغير المناخ، حيث أنها أحد أكثر المناطق عرضة لتأثيرات الاحتباس الحراري في العالم. فهي تعاني من الزيادات في درجات الحرارة الأعلى بكثير من المتوسط العالمي، وموجات الحرارة الأطول، والانخفاض الأكبر في هطول الأمطار، والتقدم في التصحر، إلى المزيد من الفيضانات والظواهر الجوية المتطرفة الأخرى. سيكون لهذه الآثار عواقب خطيرة على الأمن الغذائي والمائي، وسبل العيش، والصحة العامة، والمدن الساحلية الكبيرة في العديد من المناط (MedEcc, 2019). المناطق المعرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ هي بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط التي لديها مستويات عالية من التعرض والحساسية، ولكن أيضًا مستويات منخفضة من القدرة على التكيف. يمكن أن يؤدي تغير المناخ، الذي يُنظر إليه على أنه "عامل مضاعف للتهديد"، في الواقع إلى تفاقم التوترات العرقية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية القائمة في العديد من البلدان.

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط نقطة ساخنة لتغير المناخ لأنها واحدة من أكثر المناطق المعرضة للخطر في العالم، ولا سيما بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط التي لديها مستويات عالية من التعرض والحساسية، ولكن أيضًا مستويات منخفضة من القدرة على التكيف.

في الوقت نفسه، لا تتعرض بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط للآثار السلبية لتغير المناخ فحسب، بل أيضًا للجهود العالمية للتخفيف من حدتها. في حين أن التحول إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا هو عمل حقيقي وفرصة بيئية، إلا أنه سيؤدي أيضًا إلى إعادة التخصيص بين القطاعات الاقتصادية وداخلها، مع فقدان الدخل والوظائف بشكل خاص حيث يكون الاعتماد على الوقود الأحفوري مرتفعًا وفرص التنويع الاقتصادي محدودة. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تعتمد العديد من البلدان اقتصاديًا على الوقود الأحفوري، وكما توضح كل من وكالة الطاقة الدولية (2018) والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (2020)، فإن الانتقال إلى الطاقة منخفضة الكربون يمثل تحديات خطيرة لمنتجي النفط والغاز في الجنوب، مما يضع ضغطًا قويًا على نموذج تنميتهم الذي يعتمد في الغالب على عائدات الهيدروكربونات. إن برامج التنويع الاقتصادي للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، مثل الجزائر وليبيا، متخلفة ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة للحرب في أوكرانيا إلى إعاقة الجهود البطيئة بالفعل في هذا الاتجاه.

في هذا السياق، تمثل شراكة الاتحاد الأوروبي المتجددة مع الجوار الجنوبي، والتي تعتبر التحول الأخضر أولوية استراتيجية، فرصة لمواجهة هذه التحديات المتتالية والمتداخلة، مما يفتح فرصة لإعادة إطلاق التعاون بين جانبي البحر الأبيض المتوسط.

باختصار، في حين أن التحول الأخضر يقدم أجندة إيجابية جديدة للعلاقات الأوروبية المتوسطية، إلا أنه لا يؤدي تلقائيًا إلى التحول النموذجي المطلوب للانتقال الأخضر الفعال والشامل القادر على تحقيق العائد الثلاثي للفعالية البيئية والكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. كما أوضحت نتائج مسح يوروميد يورومسكو، فإن الخطوات اللازمة لتحقيق إمكانات التحول الأخضر من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة هي تحديد العوامل التي تعيق ظهور الاقتصاد الأخضر أو محركاته؛ إعادة صياغة التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وفق أولويات إستراتيجية واضحة؛ وترجمة الأولويات إلى إجراءات ملموسة لتعزيز الانتقال الأخضر الشامل؛ وأخيراً، تعزيز التعاون من أجل زيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

في حين أن التحول الأخضر يقدم أجندة إيجابية جديدة للعلاقات الأوروبية المتوسطية، إلا أنه لا يؤدي تلقائيًا إلى التحول النموذجي المطلوب للانتقال الأخضر الفعال والشامل.

الحواجز أمام الاقتصادات الخضراء الشاملة

على مدى العقد الماضي، برز الاقتصاد الأخضر كإطار سياسي مهم لتقديم مجتمعات أكثر مرونة وتتمتع بالكفاءة في استخدام الموارد ومنخفضة الكربون وشاملة. هناك اختلافات وتباينات كبيرة في قدرة اقتصادات البحر الأبيض المتوسط على معالجة مثل هذا التحول بشكل مستدام عبر مختلف البلدان والقطاعات. ولكن، لا يزال التقدم نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط الشاملة الخضراء والمنخفضة الكربون محدودًا ومقيّدًا بعدد من الحواجز التي لا تزال بحاجة إلى المعالجة.

تظهر نتائج مسح يوروميد يورومسكو أنه من أجل توجيه وتحفيز التحول الأخضر بشكل فعال وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، من الضروري أولاً تحليل وتوضيح عوامل حواجز التحول الأخضر.

الشكل 1: س 19 إلى أي مدى تشكل العناصر التالية تحديًا للانتقال الأخضر الشامل؟

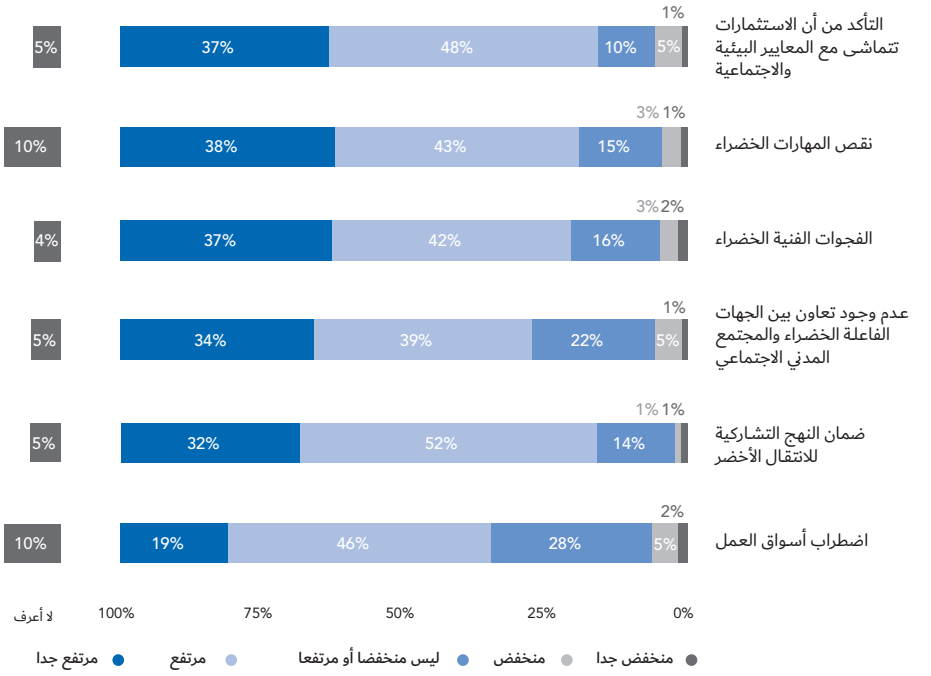

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

الاستثمار في البنية التحتية الحديثة والذكية والنظيفة هو عامل حاسم للتحول الأخضر في المنطقة. يستلزم التحول الأخضر متابعة الاستثمارات الخضراء في تلك القطاعات التي تم تطويرها بشكل غير مستدام كجزء من الاقتصاد البني. لتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى لغة مشتركة وتعريف واضح لما هو "مستدام". يمثل تصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة المستدامة خطوة مهمة نحو هذا الاتجاه.

يطمح التصنيف إلى أن يصبح نقطة مرجعية للتمويل الأخضر، ليس فقط في أوروبا ولكن أيضًا على المستوى العالمي (منصة التمويل المستدام، 2022). تبرز أيضًا أهمية توجيه الاستثمارات نحو المشاريع والأنشطة المستدامة، ومشاركة أفضل الممارسات وتنسيق الجهود بشأن الاستثمارات المستدامة بيئيًا (مثل التصنيفات الخضراء، والإفصاحات البيئية والمناخية، والمعايير والعلامات الخاصة بالمنتجات المالية الخضراء) في أجندة الاتحاد الأوروبي الجديدة للبحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، يتم مشاركة هذه الآراء من قبل كل من المستجيبين من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لمسح يوروميد الذي اعتبر الحاجة إلى ضمان الاستثمارات بما يتماشى مع المعايير البيئية والاجتماعية كعنصر أساسي للانتقال الأخضر الشامل.

كان هناك أيضًا إجماع عام واضح بين الاتحاد الأوروبي والمشاركين من الجوار الجنوبي على أنه لا يمكن أن يكون هناك انتقال أخضر بدون مهارات خضراء. يعتبر المستطلعون من كلا الشاطئين أن النقص في المهارات الخضراء هو العائق الرئيسي أمام التحول الأخضر في البحر الأبيض المتوسط. الانتقال إلى أنظمة اقتصادية جديدة خضراء وخالية من الكربون يعني، في الواقع، تحول هيكل الاقتصاد نحو أنشطة اقتصادية أقل تلويثًا وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، ومن الصعب تنفيذ

الانتقال إلى أنظمة اقتصادية جديدة خضراء وخالية من الكربون يعني، في الواقع، تحول هيكل الاقتصاد نحو أنشطة اقتصادية أقل تلويثًا وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، ومن الصعب تنفيذ هذه التغييرات إذا كان هناك نقص في المهارات الخضراء.

هذه التغييرات إذا كان هناك نقص في المهارات الخضراء. ستكون هناك حاجة إلى عقليات جديدة ومهارات جديدة، ليس فقط للأشخاص الذين يدخلون سوق العمل، ولكن أيضًا للأشخاص من جميع الأعمار ومراحل الحياة. وبالتالي، يجب أن تتكيف المهارات والتدريب مع ظهور تقنيات صديقة للبيئة في مجموعة واسعة من المهن، مما يعني تغييرات كبيرة في التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة.

الشكل 2: س 20 ماذا يجب أن تكون أولوية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لأجندة خضراء وشمولية؟

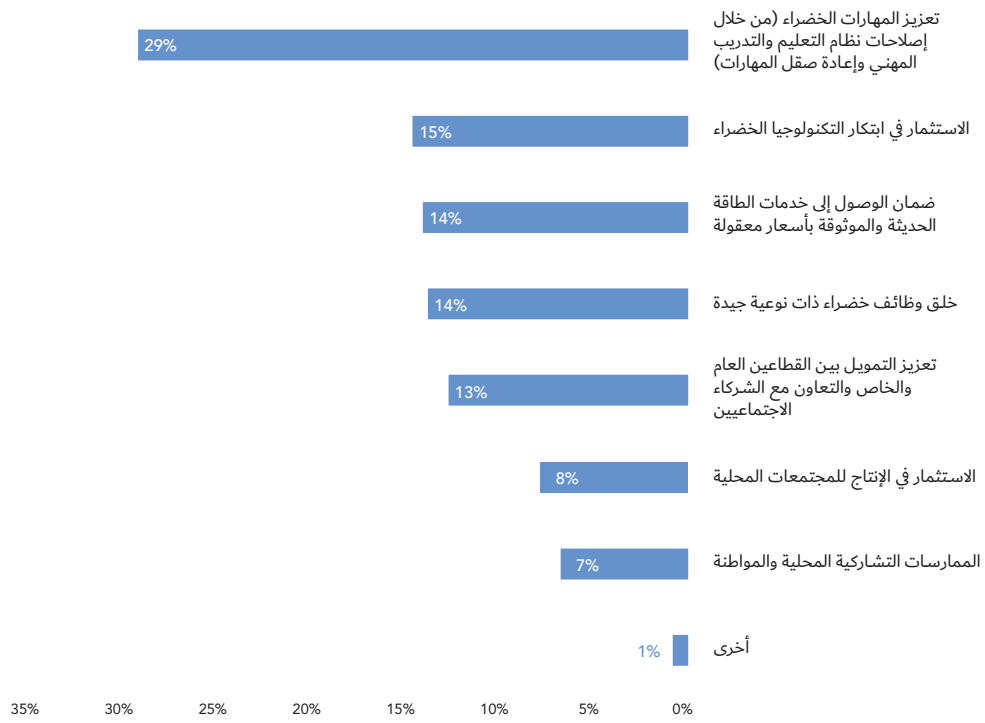

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

تعزيز المهارات والكفاءات الخضراء يعتبر شرطًا ضروريًا لضمان تأثير إيجابي للتحول الأخضر على سوق العمل.

في الوقت نفسه، سيكون للتحول الأخضر تأثير عميق من حيث التوظيف، لأن السياسات الخضراء تعني أيضًا تقادم بعض التقنيات والمنتجات، مما يترجم إلى تقادم بعض الوظائف ورأس المال البشري، مما يؤثر على هيكل الطلب على العمالة. قد يؤدي هذا إلى تحول كبير في سوق العمل، مما يخلق فرصًا جديدة ومخاطر جديدة للعمال. على وجه الخصوص، ستساهم السياسات الخضراء في خلق فرص عمل في عدد من القطاعات الاقتصادية "الخضراء". في الوقت نفسه، من المرجح أن يحدث فقدان وظائف بشكل خاص في القطاعات "البنية"، التي سيتم استبدال أنشطتها بالقطاعات الخضراء. صنف كل من المشاركين في الاستطلاع من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط نقص المهارات الخضراء على رأس الحواجز التي تحول دون التحول الأخضر الشامل، في حين احتلت قضية اضطراب

سوق العمل المرتبة الأخيرة. يجب قراءة هذه النتائج ليس من منظور الأشخاص الذين يولون أهمية للمهارات الخضراء أكبر من اضطراب سوق العمل، ولكن من حيث الوعي بأن تعزيز المهارات والكفاءات الخضراء يعتبر شرطًا ضروريًا لضمان أن التأثير العام للمهارات الخضراء سيكون التحول الأخضر في سوق العمل إيجابيًا.

في الختام، تعتبر المهارات الخضراء، من خلال دعم التحول الأخضر لجميع القطاعات الاقتصادية وتزويد الموظفين بالقدرة على العمل في القطاعات الخضراء، محركًا رئيسيًا للانتقال العادل. لذلك، لتسهيل الانتقال الأخضر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، سيكون الاستثمار الكافي والفعال في التعليم والتدريب والمهارات أمرًا أساسيًا.

يمكن لمشاركة المجتمع المدني أن تعزز نتائج الانتقال الأخضر الشامل الحقيقي، مما يجلب رؤى جديدة وممارسات مبتكرة من خلال المعارف المحلية والتقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد في توقع الأمور الناشئة ودعم التنفيذ الفعال للسياسة من خلال تعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة. تم التأكيد أيضًا على الشرط الأساسي لضمان اتباع نهج تشاركي للتحول الأخضر، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة الاجتماعية في المجتمع المدني والاقتصاد الأخضر، من قبل المشاركين في المسح، ولا سيما من قبل المشاركين من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، مما يبرز أهمية القضية خاصة في الشاطئ الجنوبي، حيث استمر الطلب على الشفافية وعمليات المشاركة الاجتماعية الشاملة في الازدياد منذ الربيع العربي (سوبراموني، 2022). لذلك من الضروري أن تقوم الحكومات بإدراج الحوار الاجتماعي وبناء نهج تشاركي للتحول إلى منخفض الكربون والأخضر لتجنب مخاطر عدم الاستقرار السياسي.

لا تزال هناك العديد من العوائق التي تحول دون اعتماد أجندة النمو الأخضر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تتطلب أشكالًا جديدة ومجالات جديدة من التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

هناك عائق آخر أمام التحول الأخضر الشامل في المنطقة الذي تم تسليط الضوء عليه في المسح وهو فجوة التكنولوجيا الخضراء، والتي تؤثر بشكل أساسي على بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

أظهر المسح أنه لا تزال هناك العديد من العوائق التي تحول دون اعتماد أجندة النمو الأخضر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تتطلب أشكالًا جديدة ومجالات جديدة من التعاون بين الدول الأوروبية وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. أولويات تعزيز التعاون الأورو-متوسطي هي موضوع القسم التالي من هذا التحليل النوعي.

أولويات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب البحر المتوسط من أجل أجندة خضراء وشاملة

يمثل التحول الأخضر أولوية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي وضع نفسه كرائد عالمي في التحول إلى الاقتصاد الأخضر كما يتضح من أهدافه الطموحة المنصوص عليها في الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي. لكن، كما تنص وثيقة السياسة، فإن الصفقة الخضراء ليست مجرد التزام بتعميم الاستدامة وإزالة الكربون داخل حدود الاتحاد الأوروبي، ولكنها أيضًا التزام بتشجيع العمل في جميع أنحاء العالم، لا سيما بين الجيران المباشرين، من خلال شراكات قوية في البيئة والطاقة والمناخ.

غير أنه، هناك العديد من الشروط المطلوبة لجعل مشروع التحول الأخضر يعمل كهدف سياسي مشترك. لا يمكن معالجة تحديات الانتقال الأخضر بنفس النهج أحادي الاتجاه ومن أعلى إلى أسفل التي استرشدت بها سياسات الجوار للاتحاد الأوروبي السابقة. اتسم التعاون بين الشمال والجنوب في إطار عملية برشلونة بعدم تناسق كبير، حيث تم تصور نموذج التعاون على أنه امتداد بسيط للقرارات والأهداف التي تمت صياغتها داخل الاتحاد الأوروبي لتشمل بلدان جنوب البحر المتوسط. لتجنب هذه الآليات القديمة، من الضروري إعادة التفكير في النهج التقليدية، ووضع طرق مستقرة وفعالة للتعاون وتنسيق المبادرات على أساس حوار مستمر ثنائي الاتجاه قادر على ضمان الأهداف المشتركة والحلول والمسؤوليات على منطق فوز- فوز.

كما أوضح مسح يوروميسكو، يجب أن يكون تعزيز المهارات الخضراء عنصرًا مركزيًا في التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من أجل أجندة خضراء وشاملة (انظر الشكل 3). يعتبر جميع المستجيبين، وخاصة أولئك من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، التعاون في الاستثمار في المهارات الخضراء وتنميتها عاملاً رئيسيًا لتمكين الانتقال الأخضر الشامل. يجب أن تعزز البرامج عبر البحر الأبيض المتوسط التي تركز على التحول الأخضر المهارات الخضراء بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص وبالشراكة مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية لمواءمة برامج تنمية المهارات والمساعدة التدريبية مع تخضير الاستراتيجيات الوطنية. في عام 2017، جادلت خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط للعمل بأن تعزيز رأس المال البشري هو القوة الرئيسية للاستقرار والأمن في المنطقة وأن التعليم وتنقل الشباب جزء أساسي من الإجابات على التحديات التي يواجهها البحر الأبيض المتوسط. (الاتحاد من أجل المتوسط، 2017). على وجه الخصوص، قد توفر عمليات التبادل غير الرسمية عبر الإقليمية أو مشاريع التعلم، مثل مشاريع التطوع المحلية أو الدولية، أو التجمعات الشبابية، أو التبادلات الشبابية الدولية، للشباب فرصة للقاء أقرانهم والتعرف على ثقافاتهم الأخرى في المنطقة وأن يصبحوا أكثر وعياً بالتحديات والحلول المشتركة التي يمكن أن تساعد في هذا الصدد. يمكن أن تكون الخطوة المهمة هي التوصل إلى اتفاق مشترك حول المهارات الخضراء تحت عنوان أجندة المهارات الأوروبية من أجل تحديد الأولويات والإجراءات الملموسة. يمكن لمثل هذه المبادرة أن تضع الأساس لتوحيد القوى بين البلدان نحو تعزيز المهارات الخضراء في التعليم والتدريب (المسيلاري، 2022).

يجب أن تعزز البرامج عبر البحر الأبيض المتوسط التي تركز على التحول الأخضر المهارات الخضراء بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص وبالشراكة مع المنظمات الدولية الأخرى لمواءمة برامج تنمية المهارات والمساعدة التدريبية مع تخضير الاستراتيجيات الوطنية.

الشكل 3: س 20 ماذا يجب أن تكون أولوية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لأجندة خضراء وشمولية؟

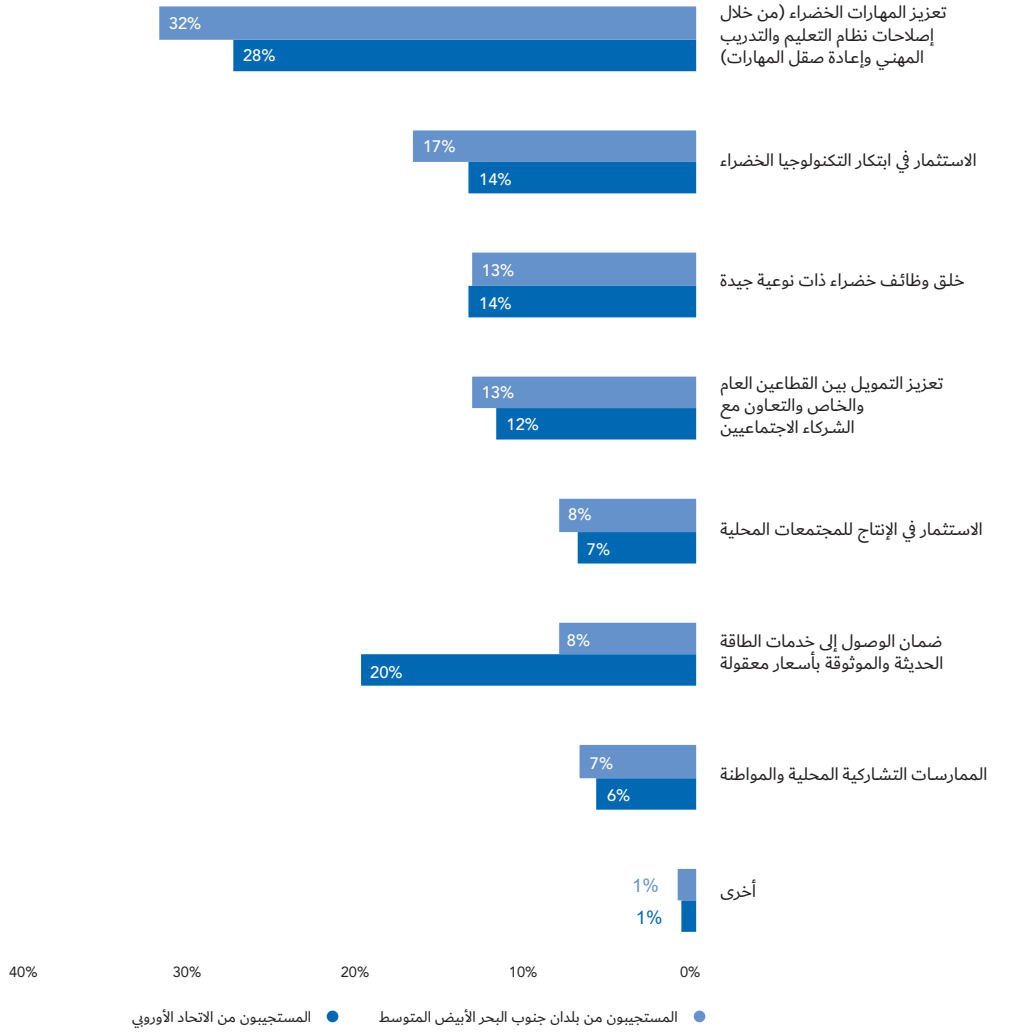

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

يعتبر الاستثمار في الابتكار التكنولوجي الأخضر أقل أهمية من المهارات الخضراء من حيث التعاون، ولكن لا يزال يعتبر من بين الأولويات الرئيسية من قبل المستجيبين للمسح. سيتطلب الانتقال إلى اقتصاد محايد مناخيًا ومستدامًا بيئيًا استثمارات كبيرة في كل قطاع، بما في ذلك الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والزراعة الذكية مناخيًا، والنقل الأخضر، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وحماية رأس المال الطبيعي ودعم الاقتصاد الدائري والأزرق، وكذلك لرأس المال البشري والقضايا الاجتماعية المتعلقة بالانتقال. كما جاء في المذكرة المشتركة، اقترحت المفوضية الأوروبية بالفعل حشد 7 مليارات يورو من الاستثمارات الخضراء لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، بشكل رئيسي من خلال أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي، والتي تتوقع مبادرات

هناك طريقتان رئيسيتان يمكن لتعاون يوروميد من خلالها زيادة الاستثمارات الخضراء في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: المساعدة على تحسين البيئة التمكينية، والظروف، وتعزيز حشد الحوافز الصحيحة لجذب الاستثمارات الخضراء.

ثنائية وإقليمية. سيكون التعاون القوي بين المؤسسات الوطنية والدولية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص وتطوير المبادرات الخضراء عناصر حاسمة للاستثمارات الخضراء في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. هناك طريقتان رئيسيتان يمكن لتعاون يوروميد من خلالها زيادة الاستثمارات الخضراء في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: المساعدة على تحسين البيئة التمكينية، والظروف التي تؤثر على جدوى الاستثمارات المستدامة، بما في ذلك أطر السياسات والحوكمة، فضلاً عن البرامج أو المبادرات التي تساعد على تدفق التمويل؛ وتعزيز حشد الحوافز الصحيحة لجذب الاستثمارات الخضراء في البنية التحتية الاستراتيجية للتحول الأخضر، ولا سيما الطاقة والمياه والنقل.

إن تحديد العوائق، فضلاً عن الأولويات من حيث التعاون من أجل الانتقال الأخضر الشامل في المنطقة، يجب أن يقترن حتماً بإجراءات ملموسة لجعل التحول الأخضر فعالاً.

الإجراءات الملموسة من قبل الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لتعزيز الانتقال الأخضر الشامل في المنطقة

حدد المشاركون في المسح سلسلة من الإجراءات الملموسة التي ينبغي أن يتخذها التعاون الأورو-متوسطي لجعل الانتقال الأخضر الشامل فعالاً.

الشكل 4: س 21 ما هي الإجراءات الملموسة التي يجب أن يعطيها التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط الأولوية لتعزيز الانتقال الأخضر الشامل؟ (الفئات التي تم وضعها أخذت من الإجابات المفتوحة)

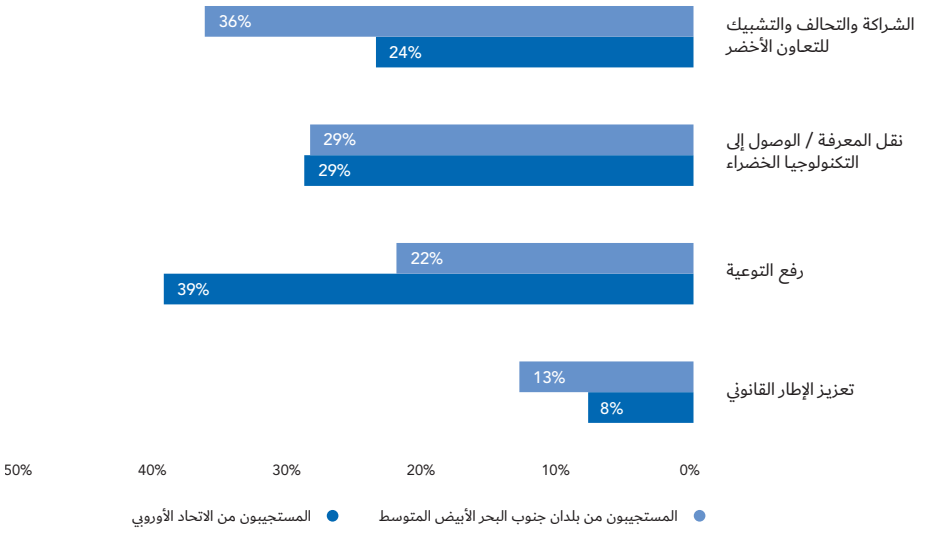

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

كما يوضح الشكل، أولى معظم المستجيبين أهمية خاصة لثلاثة إجراءات: التوعية؛ الشراكة والتحالف والتشبيك؛ نقل المعرفة والوصول إلى التكنولوجيا الخضراء. ولكن، من الضروري تسليط الضوء على أن القيمة المعطاة لكل عنصر تختلف وفقًا لما إذا كنا نأخذ في الاعتبار المستجيبين الأوروبيين أو أولئك المستجيبين من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. على وجه الخصوص، يولي المشاركون القادمون من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط أهمية أكبر لتنفيذ الشراكات والتحالفات. سيكون التكامل الإقليمي المعزز في مجالات التحول الأخضر والشراكات القوية بين أصحاب المصلحة المتعددين عاملين أساسيين في الانتقال السلس إلى مستقبل أخضر منخفض الكربون. يجب أن تغطي إقامة شراكات وتحالفات قوية عدة مجالات ويجب أن يتم إنشاؤها على مستويات مختلفة: الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. يجب أن تشمل هذه التحالفات: شراكات قطاعية للعمل بشكل جماعي بشأن قضايا مثل تغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي، وما إلى ذلك؛ شراكة مالية لتعزيز تحالف متعدد الجهات الفاعلة مع المؤسسات المالية لمواءمة التدفقات المالية مع المناخ الوطني والأولويات الخضراء؛ شراكة التكنولوجيا الخضراء لتعزيز الابتكار وتبادل التكنولوجيا وربط مقدمي التقنيات الصديقة للبيئة والباحثين عنها؛ شراكات المعرفة مع الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني وشبكات الشباب لتعزيز تبادل المعرفة وتبادل أفضل الممارسات والأفكار من أجل إجراءات خضراء فعالة.

تعزيز التكامل الإقليمي في مجالات التحول الأخضر والشراكات القوية بين أصحاب المصلحة المتعددين ستكونان عاملين أساسيين في الانتقال السلس إلى مستقبل أخضر منخفض الكربون.

من ناحية أخرى، يشارك المستجيبون من كلا الشاطئين أهمية نقل المعرفة والوصول إلى التكنولوجيا الخضراء لتسريع عملية الانتقال. يجب أن يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا رئيسيًا في تطوير التقنيات الخضراء في الجوار الجنوبي، والتغلب على النماذج الخطية التقليدية "لنقل التكنولوجيا" التي هيمنت على انتشار التكنولوجيا حتى الآن واعتماد نموذج أكثر منهجية وشمولية لـ "مشاركة التكنولوجيا". لتحقيق هذا الهدف، يجب أن يضمن الاتحاد الأوروبي ليس فقط الوصول، ولكن أيضًا الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتقييم احتياجاتها التكنولوجية وتحديد أولوياتها؛ بناء قدرة القوى العاملة المحلية على تكييف ونشر وصيانة وتكرار الابتكار التكنولوجي المتولد في الخارج؛ وتطوير شراكات استراتيجية مع مختلف أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة؛ مع الأخذ في الاعتبار المعرفة التكنولوجية للمجتمعات المحلية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ودمجها مع التقدم التكنولوجي والابتكار في الاتحاد الأوروبي (ديلا راجيوني، 2022).

تعزيز الإطار القانوني يعد شرطًا أساسيًا للانتقال الأخضر. لا يزال التحدي الهيكلي للعديد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط هو تطبيق القوانين واللوائح البيئية.

أخيرًا، حتى لو اعتبر المستجيبون الإطار القانوني أقل أهمية، إلا أن تعزيزه يعد شرطًا أساسيًا للانتقال الأخضر. لا يزال التحدي الهيكلي للعديد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط هو تطبيق القوانين واللوائح البيئية. نظرًا لأن الاستقرار الاقتصادي والسياسي هو شرط أساسي لنمو وتنفيذ القانون البيئي، فإن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا كوفيد-19 المرتبط بالاستياء العام من الحكومات التي تؤثر على العديد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لن تؤدي إلا إلى تأخير وتقليل الأجندة البيئية.

أولويات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لزيادة الصمود في مواجهة التأثيرات الاجتماعية لتغير المناخ

وفقًا لتقرير خبراء البحر الأبيض المتوسط بشأن المناخ والتغير البيئي MedECC (2020)، ستزداد المخاطر الحالية في منطقة البحر الأبيض المتوسط على السكان والاقتصادات والنظم البيئية نتيجة لتأثيرات تغير المناخ. يمكن للجفاف وحرائق الغابات وتدهور التربة والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر وموجات الحرارة وفيضانات الأنهار وغيرها من الضغوط أن تتحدى بشكل خطير قدرة النظم الفرعية الفيزيائية الحيوية والبشرية على الصمود. إن معالجة هذه المخاطر والتكيف مع التغيير وزيادة مرونة النظم الاجتماعية والبيئية في البحر الأبيض المتوسط ستكون ضرورية لضمان التنمية المستدامة في المنطقة. لذلك، فإن تطوير مناهج تكيف مشتركة على مستوى المنطقة ومتكاملة تعالج المخاطر والأخطار بطريقة شاملة أمر في غاية الأهمية.

تظهر نتائج المسح العديد من أولويات التعاون لزيادة الصمود في مواجهة التأثيرات الاجتماعية لتغير المناخ. تشير الأولوية الأولى إلى القطاع الزراعي والحاجة إلى زيادة مرونة النظم الغذائية.

الشكل 5: س 22 ماذا يجب أن تكون الأولوية الرئيسية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لزيادة الصمود في مواجهة التأثيرات الاجتماعية لتغير المناخ؟

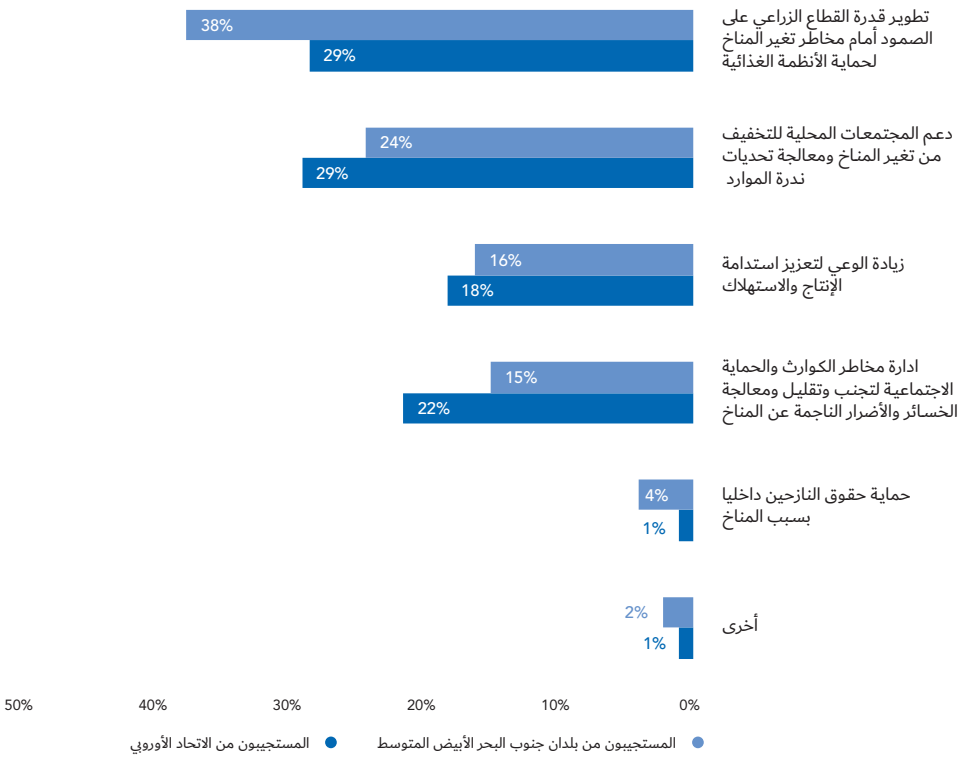

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

ترتبط أهمية الموضوع بحقيقة أن القطاع الزراعي حساس بشكل خاص لتقلب المناخ والصدمات. علاوة على ذلك، قد يؤدي عدم الاستقرار وتقلب الأسعار في الأسواق الزراعية العالمية إلى تفاقم الآثار المحلية لتغير المناخ، لأن معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط مستوردة صرفة للحبوب ومنتجات الأعلاف. علاوة على ذلك، لا يزال الصراع الدائر في أوكرانيا يؤدي إلى تفاقم قضايا الأمن الغذائي والتغذية، مع ارتفاع وتقلب أسعار الطاقة والأغذية والأسمدة والسياسات التجارية التقييدية واضطرابات سلسلة التوريد. يعد التحول نحو أنظمة غذائية مستدامة وتعزيز قدرة النظم الغذائية الزراعية في البحر الأبيض المتوسط على الصمود أمام المخاطر مثل ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة التبخر، ونقص هطول الأمطار، والظواهر الجوية المتطرفة، وارتفاع مستوى سطح البحر، أمرًا ضروريًا لتبني استجابة على المدى الطويل. يمكن للابتكارات والتقنيات والتكنولوجيات الحديثة أن تعزز مرونة النظام الغذائي، وتحسين كفاءة الموارد، وتأمين العدالة الاجتماعية، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام (كابوني وآخرون2021).

يعد التحول نحو أنظمة غذائية مستدامة وتعزيز قدرة النظم الغذائية الزراعية في البحر الأبيض المتوسط على الصمود أمام المخاطر أمرًا ضروريًا لتبني استجابة على المدى الطويل.

أولوية رئيسية أخرى حددها المسح هي الحاجة إلى دعم المجتمعات المحلية للتخفيف من تغير المناخ ومعالجة ندرة الموارد الطبيعية. يمكن للمجتمعات المحلية تنفيذ إجراءات عملية فعالة لمنع أو تخفيف أو تقليل التعرض لتأثيرات المناخ. لدعم المجتمعات المستدامة والمرنة، يجب على الحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية إطلاق برامج منح مجتمعية لزيادة الصمود في مواجهة تغير المناخ.

يعد التكيف مع تأثير تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط قضية رئيسية لإدارة المياه، خاصة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث يتعرض الأمن المائي لخطر شديد بسبب الضغط البشري القوي المرتبط بتأثير تغير المناخ. في العديد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، يمكن أن يصبح عدم الاستقرار، جنبًا إلى جنب مع سوء إدارة المياه، حلقة مفرغة تؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية. على خلفية ندرة المياه المتزايدة، تحتاج بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى إعادة النظر في أنظمة إدارة المياه واستراتيجيات الوقاية من المخاطر من أجل تقليل القصور والخسائر والأضرار على المدى القصير والمتوسط والطويل. وهذا يتطلب تعديلات فنية، ولكن علاوة على ذلك، تغييرات سياسية ومؤسسية وسلوكية. بسبب الطبيعة المحلية بشكل أساسي لقضايا المياه واستجابات التدخل، سيتم تمكين المجتمعات والمؤسسات المحلية، مما يساهم في تغيير السلوك بشأن استخدام الموارد المائية. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى حجم التحديات وتقاسمها والطبيعة العابرة للحدود لتغير المناخ والموارد المائية المشتركة، فإن العمل الجماعي والشراكات ضرورية أيضًا. نهج الشراكة يعمل على تعزيز تقاسم المعرفة والموارد المالية، وتوفير فرص للتآزر الفعال في الابتكار والتعلم، والسماح للبلدان بالتعلم معا، وتبادل البيانات وأفضل الممارسات والابتكارات وكذلك الوصول إلى الموارد المالية اللازمة.

في العديد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، يمكن أن يصبح عدم الاستقرار، جنبًا إلى جنب مع سوء إدارة المياه، حلقة مفرغة تؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية.

فيما يتعلق بالدعم المالي لمبادرات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، تشمل الجهات المانحة كلاً من الصناديق الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية بالمناخ. تعد فرنسا وألمانيا مانحين ثنائيين رئيسيين للمنطقة، حيث تدعم كلا من البرامج القطرية والإقليمية، بينما تمثل مصر والمغرب المستفيدين الرئيسيين من دعم المانحين. كما يقوم العديد من المانحين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، بتوجيه دعمهم من خلال البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، وصناديق المناخ متعددة الأطراف، مثل صندوق التكنولوجيا النظيفة وصندوق المناخ الأخضر. يلعب البنك الإسلامي للتنمية أيضًا دورًا رئيسيًا في مبادرات تغير المناخ. كما هو موضح في دراسة حول هذا الموضوع (كوبر، 2020)، هناك دعم مالي أكثر للتخفيف من مشاريع التكيف، خاصة في مجال الطاقة المتجددة، مثل دعم صندوق التكنولوجيا النظيفة لخطة نور في المغرب وإطار تمويل الطاقة المتجددة للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في مصر.

بسبب الطبيعة المحلية بشكل أساسي لقضايا المياه واستجابات التدخل، سيتم تمكين المجتمعات والمؤسسات المحلية، مما يساهم في تغيير السلوك بشأن استخدام الموارد المائية.

بالنسبة لإدارة المياه، يمكن لنهج الشراكة التي تعزز تبادل المعرفة أن توفر فرصًا للتآزر الفعال للابتكار.

من نقاط النقد تجاه التحول الأخضر في البحر الأبيض المتوسط هي التركيز المفرط على الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والابتكار التكنولوجي، وتجاهل الترابط بين أزمة المناخ الحالية واستخدام المواد، فضلاً عن الإمكانات الكبيرة للاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الدائري. في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (على سبيل المثال، لبنان والأردن وفلسطين ومصر وليبيا)، يعتبر مفهوم الاقتصاد الأخضر جديدًا نسبيًا، كما أن الحوافز للشركات لتبني المبادئ الدائرية محدودة للغاية. يجب تنفيذ تدابير سياسة إقليمية لدعم إنشاء وتطوير أعمال الاقتصاد الأخضر والدائري في البحر الأبيض المتوسط. تمثل خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط خطوة في الاتجاه الصحيح، وهي أول اتفاقية حكومية دولية وضعت إطار عمل إقليمي لتعزيز التحول نحو اقتصاد دائري وأكثر استدامة، وأنماط استهلاك مع آثار بيئية أقل، وأساليب إنتاج أكثر مراعاة للبيئة. تتمحور الخطة حول القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تعد المصادر الرئيسية للضغوط البيئية على النظم الإيكولوجية للبحر الأبيض المتوسط (الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط، 2017).

هناك قضية أخرى تؤثر على منطقة البحر الأبيض المتوسط وهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بموجات الهجرة، والتي تتمثل عوامل دفعها بشكل متزايد من خلال ما يسمى بالمتغيرات غير التقليدية في اختيار الهجرة، مثل التدهور البيئي وآثار تغير المناخ، والظواهر التي تهدد سبل العيش، ورفاهية سكان الشاطئ الجنوبي. تتطلب هذه الظاهرة تحديد الاستراتيجيات المشتركة على المستوى الأورو-متوسطي في إدارة الهجرة والتي تعتبر أن الناس غالبًا ما يجبرون على الهجرة، وحركتهم هي استراتيجية تكيف تسمح لهم بتقليل الضرر لأنفسهم و / أو تحسين حياتهم بشكل عام.

المراجع

الصريحى ع. (2022). كيف يمكن للحرب الأوكرانية أن تعطل سياسات المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *تعليق، 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022، ISPI.*

بانرجي أ.، وآخرون. (2014). الكوارث الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة عامة إقليمية. *مجموعة البنك الدولي.*

بلحاج ف.، (2023). تسريع التكامل المتوسطي من خلال الطاقة. *مدونات البنك الدولي*، كانون الثاني (يناير) 2023.

بيزري أو. (2018). العلوم والتكنولوجيا والابتكار والنمو الاقتصادي في الدول العربية. *إلزيفير.*

كوبر ر. (2020). دعم المانحين لمبادرات تغير المناخ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *تقرير مكتب المساعدة. الأمم المتحدة.*

كابوني ر.، وآخرون. (2021). استدامة النظم الغذائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. *نيو ميديت*، 20(3).

ديفيس د. ك. (2005). معرفة السكان الأصليين ومناقشة التصحر: إشكالية معرفة الخبراء في شمال إفريقيا. *Geoforum*، 36(4)، 509-524.

ديلا راجيون، ت. (منسق) (2022)، توقع وتخفيف الآثار الجانبية: الطريق إلى انتقال أخضر ناجح في المنطقة الأورو متوسطية. *دراسة السياسة رقم 23، يورومسكو، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.*

دوتا، س، لانفين، ب.، وونش - فنسنت س. (محررون) (2020). مؤشر الابتكار العالمي 2020: من سيمول الابتكار؟ *إيثاكا / فونتينبلو/ جنيف: جامعة كورنيل.*

المصلري، د. (2022). المهارات الخضراء للشباب: ضمان تعليم الشباب ومهاراتهم اليوم من أجل مستقبل مستدام. *دراسة السياسة رقم 114، يورومسكو، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.*

الشبكة الأوروبية للتنمية الريفية (2019). استكشاف دور زيادة الوعي والتواصل في تعزيز تطوير سلاسل قيمة الاقتصاد الحيوي المستدامة.

الوكالة الدولية للطاقة (2018). آفاق اقتصاديات المنتجين، وكالة الطاقة الدولية / منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إيرينا (2020). الطاقة المتجددة والوظائف. المراجعة السنوية 2020.

خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (2020). المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تقييم أولي. واجهة شبكة العلوم والسياسات- خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي.

ميكلين، ج. (2023). الديناميكيات التعويضية: معالجة تغير المناخ أثناء غزو أوكرانيا. نشرة علماء الذرة، 24 كانون الثاني (يناير) 2023.

بيري، ب. (2010). النمو الأخضر أم التنمية البشرية؟ *مراجعة المشروع*، 4(317)، 49–55.

منصة للتمويل المستدام (2022). التصنيف البيئي الممتد. التقرير النهائي حول تمديد التصنيف الداعم للانتقال المستدام.

سودرلهوم، بي. (2020). التحول إلى الاقتصاد الأخضر: تحديات التغيير التكنولوجي من أجل الاستدامة. *الأرض المستدامة*، 3(6).

سوبراموني، أ. (2022). الانتقال إلى صافي صفر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ثلاث نقاط تركيز. *تعليق في 3 نوفمبر 2022*، معهد *جرانثام لأبحاث تغير المناخ والبيئة*.

تاجليابيترا، س. (2019). تأثير التحول العالمي للطاقة على منتجي النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *مراجعات إستراتيجية الطاقة*، 26، 100397.

بيئة / خريطة الأمم المتحدة (2017). خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في منطقة البحر الأبيض المتوسط. *الأمم المتحدة للبيئة / خطة العمل*.

الأمم المتحدة للبيئة / خطة العمل (2017). خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط للعمل. أخذت من: https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2017/10/UfM-Roadmap-for-action-2017.pdf.